

# نشرة اعلامية

INFCIRC/628

Date: 9 March 2004

GENERAL Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤  
وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية  
بشأن تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GOV/2004/11

١- تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية تضمنت ملحقاً يحتوي على "تعليقات وملاحظات إيضاحية من جمهورية إيران الإسلامية بشأن تقرير مدير عام الوكالة (الوثيقة GOV/2004/11)".

٢- وبناء على المطلوب في المذكرة الشفوية، يرد مستنسخاً طيه نص الملحق على سبيل إعلام الدول الأعضاء.

**تعليقات وملاحظات إيضاحية من  
جمهورية إيران الإسلامية  
بشأن تقرير مدير عام الوكالة (الوثيقة GOV/2004/11)**

يسعد جمهورية إيران الإسلامية أن التقرير أكد تعاون إيران التام والتنشيط مع الوكالة بغية حسم جميع القضايا المتعلقة حسما قاطعا. وفي حين تقرر إيران بحرفية الأمانة وبالعمل الشاق الذي تبذله فلا بد من توضيح عدد من الأمور التي أغفلها التقرير سهوا ومن تنفيذ المعلومات التي وردت في أجزاء أخرى منه.

١- أغفلت الفقرة ٥ من التقرير ذكر قيام إيران بتنفيذ البروتوكول الإضافي قبل تصديق البرلمان عليه، وهو مؤشر واضح على تعهدنا السياسي الطوعي بتوخي أقصى قدر من التعاون والشفافية.

أ- فحتى تاريخ صدور تقرير المدير العام كان قد أتيح إجراء ست عمليات معاينة تكميلية بإخطار مسبق مدته ساعتان.

ب- المعاينة التكميلية لمركز أصفهان للتكنولوجيا النووية وموقع كارج، المشار إليها في الفقرة ٤، أتيحت قبل توقيع إيران على البروتوكول الإضافي (في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

ج- تقضي المادة ٤ من البروتوكول الإضافي بإمكانية إجراء معاينة تكميلية في أعقاب قيام الدول الأعضاء بتقديم إعلاناتها، وذلك بغرض التحقق من الأنشطة المعلنة ومن عدم وجود أنشطة غير معلنة. ولعل الغرض من ذلك كان تجنب أي سوء فهم ينشأ عما عساه يوجد من أوجه تضارب مع الصورة النهائية الكاملة التي ينبغي التبليغ عنها بموجب البروتوكول. وعلى الرغم من أن الطلبات التي قدمتها الوكالة من أجل إجراء معاينة تكميلية قبل تقديم الإعلانات لم يكن لها ما يسوغها قانونا فإن إيران أتاحت إجراء معاينات تكميلية انطلاقا من روح التعاون والثقة (أشير إليها في التقرير).

٢- لا تعبر الفقرة ١٩ من التقرير التعبير الواجب عن قيام إيران، تحت إشراف مفتشي الوكالة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بتدمير المعدات والمكونات المفككة المتصلة بالبحوث التطويرية المتعلقة بتحويل اليورانيوم.

٣- قدرت الوكالة إجمالي كمية البلوتونيوم المنتجة بما لا يتجاوز في حده الأقصى ٢ مغم (حسبما أعلن نائب المدير العام لشؤون الضمانات أثناء لقائه الإعلامي بأعضاء مجلس المحافظين في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤). ومن ثم قد تكون عبارة "أعلى من ذلك بكثير"، الواردة في الفقرة ٢٦، مضللة. فقد أوضح مدير المشروع، أثناء عملية التفتيش، أنه قد تعذر استخلاص كمية بلوتونيوم تزيد عن الكمية المبلغ عنها وعرضها على الوكالة للتحقق منها بسبب نقص الخبرة المكتسبة في الاستخلاص بالمذيبات وبسبب مخاوف تتعلق بالأمان والمخاطر الإشعاعية عند استخدام وحدات القياس المغلقة المتوافرة بدلا من خلايا ساخنة مجهزة تجهيزا جيدا.

٤- أما عبارة "وتملك معظم هذه الورش هيئات صناعية عسكرية"، الواردة في الفقرة ٣٧، فهي غير صحيحة. فقد جاء بالتفصيل في الوثائق المقدمة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أن ثلاثا فقط من الورش العشر التي شاركت في صنع مكونات الطرد المركزي تتبع وزارة الدفاع؛ علما بأن الوكالة قد فتشتها فعلا. وتعلم الوكالة أن المعدات العالية الدقة مملوكة في الأصل لهيئة الصناعات الدفاعية التي تنتج أجزاء ومكونات بمقتضى عقود مبرمة مع شركات متنوعة تابعة للقطاع الخاص وشركات حكومية.

٥- وعبارة "معاينة محكومة"، الواردة في الفقرة ٣٨، هي عبارة غير صحيحة نظرا لأنه أتيح لمفتشي الوكالة أثناء عمليات التفتيش إجراء معاينة كاملة وغير مقيدة.

٦- وكانت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية قد قدمت للوكالة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ شرحا مسهبا لنتائج تحليل العينات البيئية، المشار إليها في الفقرتين ٣٩ و ٤٠؛ لكن يبدو أن تقييمها لم ينته بعد.

٧- لقد سبق بالفعل موافاة الوكالة في الإعلان المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بمعلومات عن ورشتين، تعرفان باسم ورشة فاراياند تكنيك الكائنة في أصفهان وورشة بارس تراش الكائنة في طهران، شاركتا في صنع مكونات الطرد المركزي. لذا فإن عبارة "كشفت عن وجود"، الواردة في الفقرة ٤١، غير صحيحة.

٨- وفيما يخص الفقرة ٥٧ أبلغ مفتشو الوكالة بالأسباب التي تقف وراء الافتقار إلى معلومات نهائية تفصيلية عن أبعاد الخليتين الساخنتين المجاورتين لمفاعل الماء الثقيل وعن تخطيطها. ومن الأسباب الرئيسية عدم توافر أجهزة مناولة للخلايا الساخنة يمكن على أساسها اتخاذ قرار بشأن الأبعاد الدقيقة للخليتين الساخنتين. وفي هذا الصدد أبلغ المفتشون أيضا بأن محاولات قد بذلت لشراء مثل تلك الأجهزة من الخارج لكنها باءت بالفشل.

٩- وفيما يخص الفقرة ٧٥ تجدر ملاحظة أن المكونات التي بيعت لإيران كانت مستخدمة من قبل، حسبما أكدت التقارير العلنية الخاصة باستقصاءات بلد آخر. وقد أدى ذلك إلى إلقاء الضوء على مصدر التلوث على نحو يتعذر على إيران أن تقدم بشأنه تقريرا قاطعا.

١٠- أما قضية تشيع عينات من معدن البيزموث من أجل إنتاج البولونيوم ٢١٠ فقد نوقشت باستفاضة مع المفتشين في إيران التي قدمت للوكالة وثيقة تقع في ٤١ صفحة. كما تم شرح تلك القضية في اللقاء الإعلامي الذي عقد في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد تجدر ملاحظة ما يلي:

أ- كما جاء في الفقرة ٢٨ فإن اتفاق الضمانات لا يقضي بالإعلان عن تشيع البيزموث.

ب- أجهض المشروع منذ ما يربو على ١٣ عاما.

ج- هناك معلومات كاملة عن تشعيع عينتين من البيزموث في مفاعل طهران البحثي مسجلة في سجل المفاعل الذي ظل خاضعا لضمانات الوكالة طوال ما يقرب من ثلاثين عاما. ومع ذلك لم يسبق قط أن أثيرت قضية تشعيع البيزموث.

د- في هذا المشروع البحثي تم تشعيع عينتين من البيزموث (٥٠ غم و ١٥٠ غم)، وجرت محاولة لاستخراج بولونيوم من أولاهما ولكن هذه المحاولة لم تكلل بالنجاح. وقد توقف العمل في هذا المشروع البحثي منذ ١٣ عاما عندما غادر البلد مغادرة دائمة الباحث الكيميائي المكلف بالمشروع. أما العينة الثانية فلم تعالج وإنما طرحت لاحقا باعتبارها نفايات نظرا لقصر عمرها النصفى.

هاء- لم تتجه النية إلى إنتاج مصدر نيوتروني. لذا لم يُطلب شراء بريليوم، وهو أساسي بالنسبة لأي مصدر نيوتروني مزود ببولونيوم ٢١٠، عندما استوردت من الخارج المفردات المطلوبة. وقد عرضت على الوكالة مستندات الشراء الداعمة.

و- تفيد الأدبيات العلمية والتقنية التي عرضت على الوكالة بأن للبولونيوم ٢١٠ تطبيقات متنوعة ذات أغراض سلمية، منها المولدات الكهربائية الحرارية النظرية المشعة. وحتى في إطار سيناريو افتراضي بحت يفيد باتجاه النية إلى استخدام البولونيوم ٢١٠ في إنتاج مصدر نيوتروني فإن للمصدر النيوتروني عدة تطبيقات سلمية سليمة نظريا؛ منها المفاعلات، والتنقيب النيوتروني عن النفط والغاز، وإجراء تحاليل أخرى بالتنشيط النيوتروني.

ز- دعت إيران الباحث الكيميائي المكلف بالمشروع، الذي غادر إيران، إلى السفر إلى إيران حتى يجري المفتشون لقاء شخصيا معه من أجل توضيح طبيعة ونطاق وغرض مشروعه البحثي وأسباب توقف العمل فيه.

١١- وفيما يخص تصميم طاردات مركزية من طراز P<sub>II</sub> كان يلزم مراعاة النقاط التالية.

أ- المشروع الوطني المتعلق بالإنشاء بالطرد المركزي استند إلى تصميم P<sub>I</sub>. وقد شيدت محطة ناتانز التجريبية استنادا إلى هذا الأساس.

ب- أثناء المناقشات التي أجراها خبراء الوكالة مع الخبراء الإيرانيين المتخصصين في الطرد المركزي في صيف عام ٢٠٠٣ أثار الخبراء الإيرانيون قضية الأبحاث المتعلقة بشتى أنماط وأبعاد مكونات الطاردات المركزية، وخاصة الدورات (المختلفة عن التصميم P<sub>I</sub>). أي أن الوكالة قد أبلغت بالمشروع البحثي التطويري قبل بدئه بوقت طويل. والدليل على انتفاء نية الإخفاء تماما أنه عرض في قاعة العرض بناتانز، أثناء زيارة المدير العام والوفد المرافق له في شباط/فبراير ٢٠٠٣، دوار صغير ذو تصميم مغاير للتصميم P<sub>I</sub>.

ج- تجدر الإشارة إلى أن كل ما تم تلقيه هو تصميم هندسي عام فقط للطراز P<sub>II</sub> حيث لم يتم تلقي أي تصميم تفصيلي أو تصنيعي. ولم يتم الحصول من الوسيط على أي مكونات P<sub>II</sub>. وكل ما في

الأمر هو أن شركة خاصة أنتجت محليا حفنة قليلة من المكونات عبارة عن أنابيب دوارات ذات أبعاد مختلفة. وقد تطوعت إيران فعرضت تلك المكونات على مفتشي الوكالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ علما بأن هذا المشروع البحثي قد انتهى العمل فيه نظرا لوجود مشاكل تعاقدية.

د- لا يقضي اتفاق الضمانات الشاملة (الوثيقة INFCIRC/153) بأن على جمهورية إيران الإسلامية أن تبلغ الوكالة معلومات عن الرسومات P<sub>II</sub> وعن حفنة أنابيب الدوارات (المصنوعة محليا)؛ وذلك على اعتبار أن هذا الأمر لا يتعلق بتشييد مرفق نووي أو باستخدام مادة نووية.

هاء- من الواضح أن المقصود من إعلان ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ كان استكمال جوانب الصورة فيما يتعلق بالقضايا المنصوص عليها في اتفاق الضمانات الخاص بإيران. لذا ليس هناك ما يبرر الاستنتاج القائل بأن إغفال الإشارة إلى المسائل المتعلقة بالأبحاث التطويرية بشأن الطراز P<sub>II</sub> يلقي بظلال الشك على مدى اكتمال الإفشاء التام. وكانت إيران تعتزم تقديم معلومات عن البحوث التطويرية المتعلقة بالطراز P<sub>II</sub> إلى جانب الإعلانات الأخرى المطلوب منها تقديمها بموجب التزاماتها المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي، وذلك في غضون الجدول الزمني الذي وضعته الوكالة.

١٢- وفيما يخص البحوث التطويرية المتعلقة بتحويل اليورانيوم (القسم باء من التقرير) يجدر التذكير بأنه تم خلال الخمس والعشرين سنة الماضية استخدام كمية إجمالية تبلغ نحو ٥٠ كغم من اليورانيوم الطبيعي على هيئة يورانيوم أصفر مركز ( $U_3O_8$ ) في مشاريع بحثية شتى نفذت في مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية وفي مركز طهران للبحوث النووية؛ في حين ظل ما يزيد على ٥٣٠ طنا من اليورانيوم الأصفر المركز غير مستخدم وخاضعا لضمانات الوكالة طوال عدة سنوات. وعلى الرغم من الانطباع المضلل الذي يجوز أن تكون التقارير السابقة قد خلفته فإن هذه المشاريع البحثية لم تكن سرية. ومما يدل على صحة هذا القول ما قدم من أوراق عن تحويل اليورانيوم في المؤتمر الدولي المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية الذي عقد في بوشهر في عام ١٩٨٥، وكذلك المعلومات التفصيلية عن الأنشطة الإيرانية المتعلقة بتحويل اليورانيوم التي ترد في استمارات طلبات الحصول على المنح الدراسية الخاصة بخبراء هيئة الطاقة الذرية الإيرانية. وقد تم بالفعل تسليم المفتشين وثائق ذات صلة بهذا الصدد.